مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد09 العدد 01– جوان 2022

OEB Univ. Publish.

سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2015 – 2020–

Ways to activate the contribution of local taxation in financing the budget of local authorities - a case study of the major municipalities in the state of Bordj Bou Arreridj during the period 2015-2020

أسماء ريغي[1]*، كمال زيتوني[2]

[1] جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، asma.righi@univ-msila.dz

[2]جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، kamal.zitouni@univ-msila.dz

تاريخ التسليم: 08-12-2021 تاريخ المراجعة: 01-02-2021 تاريخ القبول: 27-05-2022

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد سبل وآليات لتفعيل دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة تحليلية تقييمية لميزانية البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2015–2020.

توصلت هذه الدراسة إلى ضعف مساهمة الجباية المحلية في التمويل، فهي لا تشكل سوى 21% من مجموع موارد البلديات، كما أنها لا تغطي سوى 36% من نفقاتها.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، ميزانية الجماعات المحلية، الجباية المحلية.

Abstract

This study aims to find ways and mechanisms to activate the role of local taxation in financing the budget of local authorities in Algeria, by carrying out an analytical and evaluative study of the budget of the major municipalities in the state of Bordj Bou Arreridj during the period 2015-2020..

This study found the weak contribution of the local taxation in the financing, as it constitutes only 21% of the total revenues of the municipalities, and it also covers only 36% of their expenditures, due to the lack of fiscal culture among the taxpayers, the failure to follow up on collection by the municipalities, the increase in the total Expense,ect.

Keywords : local authorities, budget of local authorities, local taxation.

1. مقدمة:

إن أداء الجماعات المحلية لصلاحياتها وسعيها لتحقيق أهدافها مرهون بمدى توفر الموارد المالية الكافية لذلك، إذ تعتبر الجباية المحلية إحدى الآليات الأساسية لضمان التمويل الدائم والمستمر، كما تبرز أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في تعبئة الموارد المالية لميزانية الجماعات المحلية وإعطائها نوعا من الاستقلالية، غير أن حجم هذه الموارد لا يتوافق وحجم الصلاحيات الموكلة إليها بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لإصلاح النظام الجبائي، ويرجع ذلك لضعف تحصيل الجباية المحلية، التهرب الضريبي، تأثير العوامل السياسية، نقص المؤهلات البشرية... وغيرها، كلها عوامل تدفعنا لضرورة إيجاد سبل لتنويع الموارد المالية للبلديات لتصبح قادرة على تغطية المهام الملقاة على عاتقها.

لغرض التعرف أكثر على مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، اخترنا تسع بلديات كبرى في ولاية برج بوعريريج، وقمنا بدراسة تحليلية لمكونات الجباية المحلية مع محاولة إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجه هاته البلديات في عملية تحصيل الجباية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2020. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة كالآتي:

إلى أي مدى تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج؟ وفي ما تتمثل أهم متطلبات تفعيلها؟

1.1 التساؤلات الفرعية: يندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم الموارد الجبائية التي تعول عليها البلديات محل الدراسة في تمويل ميزانيتها؟
- ما مدى مساهمة الجباية المحلية في زيادة إيرادات البلديات الكبرى للولاية؟
- ما مقدار مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات البلديات محل الدراسة؟
- هل تؤثر خصوصية المنطقة التي تتواجد بها البلديات محل الدراسة في عملية تحصيل الجباية المحلية؟
- ماهي أهم المشاكل التي تواجه تحصيل الجباية المحلية للبلديات المعنية، وما آليات تفعيلها؟

2.1 الفرضيات: كإجابة مبدئية للإشكالية وأسئلة البحث، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة من أهم الموارد التي تعتمد عليها البلديات المعنية في تحصيل الجباية المحلية؛
- تعتبر الجباية المحلية من الموارد الأساسية التي تعول عليها البلديات في تغطية نفقاتها؛
- تتأثر عملية تحصيل الجباية المحلية بخصوصية المنطقة التي تتواجد بها البلديات، فنسبة الجباية المحصل عليها في مناطق الحضرية تختلف عن تلك المتحصل عليها في مناطق الظل؛

– إن تداعيات جائحة كورونا وانعدام الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من بين المعوقات التي واجهت البلديات في تحصيل جبايتها المحلية.

3.1 أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– إلقاء الضوء على أهم مورد في ميزانية البلديات ألا وهو مكونات الجباية المحلية؛

– التعرف على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية؛

– التعرف على أهم المشاكل التي تواجه تحصيل البلديات للجباية المحلية من جهة، وعلى آليات تعزيز مساهمتها في تمويل الميزانية من جهة أخرى.

4.1 منهجية البحث: تم تقسيم محاور البحث إلى محورين هما:

– **المحور الأول:** الإطار النظري للجباية المحلية في الجزائر؛

– **المحور الثاني:** دراسة تحليلية لتحصيل البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج للجباية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015– 2020.

5.1 الدراسات السابقة:

– **دراسة (خزناجي و قايدي، 2020):** تناولت هذه الدراسة دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، حيث هدفت إلى معرفة تطور الحصيلة الجبائية وقدرتها على تغطية النفقات العمومية، من خلال القيام بدراسة تحليلية لميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2014–2018، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحصيلة الجبائية عرفت تطورا إيجابي بعد الإصلاحات مما شكلت مورد هام في موارد الميزانية، كما ساهمت في تغطية أكثر من نصف النفقات العمومية لبلدية برج بوعريريج خلال فترة الدراسة؛

– **دراسة (لحول، لعيسوف، و ديلمي، 2020):** تناولت هذه الدراسة دراسة وتحليل الآثار المالية لجائحة كورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة تحليلية لميزانية بلدية تلمسان خلال سنة 2020، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: التراجع الحاد في حجم الموارد المالية للبلدية خلال فترة الجائحة مع استقرار في المستوى العام لنفقاتها، محدودية كفاءة الجماعات المحلية في التسيير والبحث عن بدائل في خلق الثروة؛

– **دراسة (سالمي و محمودي، 2021):** تناولت هذه الدراسة مساهمة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، من خلال القيام بدراسة تحليلية لميزانية بلدية مسيلة، حيث هدفت إلى تقييم واقع تمويل الضرائب المباشرة ومدى مساهمتها في إجمالي إيراداتها، كما استخلصت الدراسة أن هذه الضرائب لا تساهم في إيرادات البلدية بالشكل

المطلوب وأن مساهمتها لم تتعدى 01%، كما أن البلديات لا تتمتع بالحرية مطلقا في تحديد الوعاء الضريبي، ولا في تحديد نسبتها ولا في طريقة تحصيلها؛

– **التعليق على الدراسات السابقة:** تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في العديد من الجوانب مثل التشابه في متغيرات وأبعاد البحث وسعينا لتحقيق هدف واحد ألا وهو معرفة دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة ، بالإضافة إلى التوصل إلى نفس النتائج على العموم، لكن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو قيامنا بدراسة ميدانية لتسع بلديات كبرى لولاية برج بوعريريج واستخدامها كعينة لتمثيل الولاية ككل، وذلك لأن كل بلدية تختلف عن الأخرى من حيث عدة معايير كوضعية ميزانيتها، ومناطق تواجدها، فمنها ما تتواجد بمناطق ظل وتعاني عجزا في ميزانيتها، ومنها ما تتواجد في مناطق حضرية ولها فائض في الميزانية، بالإضافة إلى أن فترة دراستنا كانت أطول من فترة دراسة جل الدراسات السابقة، بالإضافة إلى محاولة إيجاد حلول لتفعيل دور الجباية المحلية في كل بلدية من البلديات المعنية على حسب خصوصية إقليمها.

2. الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

تعتبر الجباية المحلية أداة تمويلية أساسية تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل ميزانيتها، لذلك سيتم من خلال هذا الجانب من البحث عرض أهم الجوانب المفاهيمية المتعلقة بنظام الجباية المحلية، مفهوم الجماعات المحلية، مفهوم ميزانية الجماعات المحلية وأقسامها.

1.2 مفهوم الجماعات المحلية:

تعرف الجماعات المحلية بأنها" أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وتربط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون." (الطويل و تيتام، 2019، صفحة 141)

لقد قسم المشرع الجزائري الجماعات المحلية إلى هيئتين محليتين ألا وهما: الولاية والبلدية (moussaoui & Arabi, 2014, p. 125)، إذ جاء تعريف هذه الأخيرة في المادة الأولى من قانون البلدية 10-11 بأنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 06 مارس 2016)،" فهي وحدات أهلية مستقلة لها مصادرها وإيراداتها الذاتية، وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن، وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقدم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية". (المبيضين، 2014، صفحة 10)

كما تم تعريف الولاية في المادة الأولى من قانون الولاية 07-12 بأنها "الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية، وتساهم مع الدولة في إدارة الإقليم، التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، حماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 21 فيفري 2012)

2.2 ميزانية الجماعات المحلية

تعرف الميزانية في المادة 03 من قانون المحاسبة العمومية 90-21 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات رأس المال وترخص بها"، "فهي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية الذي يتم تطبيقه خلال السنة المالية، والتي تعكس الخطط والاتجاهات المراد تحقيقها عند تغطية احتياجات ورغبات المواطنين".(Seddiki, 2019, p. 639)

1.2.2أقسام ميزانية الجماعات المحلية

تحتوي الميزانية المحلية على قسمين رئيسيين متوازنين في الإيرادات والنفقات هما: (زغبة و عريوة، 2018، صفحة 04)

- قسم التسيير: يقصد به المبالغ المالية المخصصة لدفع المرتبات، أجور الموظفين والمستخدمين واقتناء لوازم التسيير وتسديد الديون وتقديم المساعدات الاجتماعية؛
- قسم التجهيز والاستثمار: يراد بها المبالغ المخصصة لتجهيز المصالح بالوسائل المادية وإنجاز المشاريع المختلفة وتمويل قسم التجهيز والاستثمار.

3.2 الجباية المحلية

تُمول ميزانية الجماعات المحلية من عدة مصادر منها الداخلية وأخرى خارجية، إذ تعتبر الجباية المحلية من أهم مصادر التمويل الداخلية نظرا لمردوديتها الكبيرة، ويقصد بها"مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها بطرق مباشرة أو غير مباشرة، أو تلك التي يرجع حق استخلاصها بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة من لدى الملزمين بأدائها أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة". (شيخ و لعفيفي، 2018، صفحة 59)

يمكن تصنيف هذه الضرائب والرسوم حسب وجهة التحصيل، إذ نجد منها ما يوجه إلى الدولة والصناديق، وأخرى لصالح الجماعات المحلية، ومنها ما يُحصل لفائدة البلديات دون سواها، وهو ما سوف نتطرق إليه في الآتي.

1.3.2مصادر التمويل الجبائية المحصلة كليا لفائدة البلديات

يقصد بها مجموعة الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها كليا لفائدة البلدية دون سواها ويمكن حصرها فيما يلي:

– **الرسم العقاري (TF):** وهو ضريبة مباشرة يفرض سنويا على الممتلكات العقارية، وحسب قانون الضرائب والرسوم المماثلة يمكن تقسيمه إلى قسمين يتمثلان أساسا في:

الرسم العقاري على الملكيات المبنية: حسب المادة 248 من ق.ض.م.ر.م يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، الصفحات 67-70).

الرسم العقاري للملكيات غير المبنية: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء المعفية صراحة من الضريبة حسب المادة 261-د من ق.ض. ر.م، (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2021، صفحة 70).

– **رسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية)(TA):** يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات سنويا التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات وعلى كل الملكيات المبنية، يحرر باسم المالك أو المنتفع، وفي حال إيجار يتحمل المستأجر الرسم كما يمكن أن يدفعه بصفة تضامنية مع المالك، (ابراهيم، منال، و أحمد، 2018، صفحة 48) يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

الجدول 01: طبيعة الملكية الخاضعة لرسم التطهير ومبالغه واجبة التسديد

طبيعة الملكيات الخاضعة لرسم التطهير	مبلغ الرسم (دج)
محل ذو استعمال سكني	ما بين 500 1 و000 2
محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه	ما بين 000 4 و000 14
كل أرض مهيئة للتخييم والمقطورات	ما بين 000 10و000 25
محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات	ما بين 000 22 و000 132

المصدر: (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2021، صفحة 74)

– **الرسم على السكن:** يعد من الرسوم غير المباشرة، وحسب المادة 41 من قانون المالية 2015 يفرض هذا الرسم على جميع المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني المتواجدة على تراب البلديات مقر الدائرة، يتم تحصيل هذا الرسم من مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع. كما يحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يأتي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون المالية ، 2015، صفحة 14)

- 300 دج و1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات، باستثناء تلك المذكورة في النقطة التالية؛

- 600 دج و2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر وعنابة وقسنطينة ووهران.

– **الرسم على الحفلات(DF):** يؤسس في المناطق لتي تنظم فيها احتفالات الأفراح العائلية مع الموسيقى، يدفع الرسم بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفة الرسم كالتالي: (كمال، 2017، صفحة 192)

- من 500 إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءً؛

- من 1000دج إلى 1500 دج عن كل يوم عندما تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءً.

– **الرسم الصحي على اللحوم(TA):** إن هذا الرسم واجب على مالك اللحم أثناء الذبح وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم، وتحدد تعريفة الرسم بـ 10 دج للكلغ الواحد. (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، الرسم الصحي على اللحوم، 2021، صفحة 64)

– **الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية(TPP):** تم استحداث هذا الرسم لفائدة البلديات الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك الإعلانات والصفائح التي تتعلق بالدولة والجماعات المحلية والحاملة للطابع الذاتي، وقد تم تحديد مبلغ هذا الرسم حسب حجم ونوع تلك الإعلانات والصفائح المهنية. (الحكيم و باي، 2020، صفحة 408)

– **الرسم على الإقامة(TS):** أسس هذا الرسم بموجب قانون 97–02 المتضمن لقانون المالية 1998، وتؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص، وعلى اليوم الواحد من الإقامة، لا يمكن أن تقل عن 50 دج للشخص وعلى اليوم الواحد ولا تفوق 60 دج ولا تتجاوز 100 دج للعائلة، و بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاثة نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة بـ 200 دج للفنادق ذات ثلاثة نجوم، في حين تبلغ 400 دج للفنادق ذات أربعة نجوم، وتصل إلى 600 دج للفنادق ذات 5 نجوم. (معمر، 2018، صفحة 88)

– **الرسم على الرخص العقارية(TPC):** يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص العقارات، وتخضع عند تسليمها للرسم رخص العقارات، تحدد مبالغ الرسم لكل صنف من هذه الرخص والشهادات حسب قيمة البناية أو طبقا لعدد القطع، تعفى من هذا الرسم البيانات التي تنجزها الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات ذات الطابع الإداري والجمعيات ذات الطابع

الإنساني والمنفعة العمومية، (الجيلاني، 2016، صفحة 259) تحدد تعريفة الرسم على رخص البناء كما يلي: (ولهي، 2019، صفحة 103)

- رخصة تقسيم قطعة أرض من أجل البناء من 800 دج إلى 8000 دج؛
- رخصة تقسيم قطعة أرض من أجل الإسكان من 800 دج إلى 4000 دج؛
- رخصة التقسيم من أجل النشاط التجاري والصناعي من 3000 دج إلى 8000 دج؛
- رخصة التهديم بـ 100 دج للمتر المربع الواحد الذي يجب تهديمه؛
- رخصة الموافقة الخاصة بالتجزئة والعمران فإن مبلغ الرسم من 500 دج إلى 2500 دج.

2.3.2مصادر التمويل الجبائية الي تعود جزئيا لفائدة البلديات:

يقصد بها مجموعة الضرائب والرسوم التي توجه حصيلتها وبسب متفاوتة لفائدة البلدية، الدولة، الولاية، و الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إذ يمكن حصرها فيما يلي:

– **الرسم على النشاط المهني(TAP)**: وهو رسم سنوي يدفع من قبل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية التي تملك محلا مهنيا في الجزائر، وتمارس نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، والتي تدخل في صنف الأرباح التجارية، غير التجارية، والصناعية. (برازة، 2017، صفحة 253)، وحسب نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتم تحديد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2%، ويخفض هذا المعدل إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، أما فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري يحدد معدل الرسم بـ: 2% مع تخفيض بنسبة 25%، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني حسب ما جاءت به ذات المادة كما يأتي: حصة البلدية: 66%؛ حصة الولاية: 29%؛ حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 5%. (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، الرسم على النشاط المهني، 2021، صفحة 62)

– **الضريبة على الأملاك**: تشكل وعاء الضريبة على الأملاك مجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص (زيرمي و عومر، 2013، صفحة 218)، حسب المادة 282 من قانون الضرائب والرسم المماثلة تحدد حصيلة توزيع الضريبة على الأملاك كما يلي: 70% إلى ميزانية الدولة؛ 30%إلى ميزانية البلديات. (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2021، صفحة 80)

– **الرسم على القيمة المضافة(TVA)**: حسب المادة الأولى من قانون الرسوم على الأعمال فإنه يخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك

الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، بالإضافة إلى عمليات الاستيراد (قانون الرسوم على الأعمال، 2021، صفحة 04)، وحسب المادة 21 من ذات قانون فإن هذا الرسم يُحصل بالمعدل العادي 19%، بينما يحدد المعدل المخفض بـ 9% حسب المادة 23 من نفس القانون، ويتم توزيع حصيلة هذا الرسم كالآتي: 75% لفائدة ميزانية الدولة؛ 10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

– **الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU):** حسب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فإنها تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني، كما يخضع لنظام هذه الضريبة الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفي، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون دينار (000 000 15 دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي، في حين يتم تحصيل 40.25% من حصيلة هذا الرسم لصالح البلدية، 05% للولاية، 49% للدولة، 0.5% لغرفة التجارة والصناعة، 0.01% للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، 0.24% لغرفة الصناعة التقليدية والمهن، 05% للصندوق المشترك للجماعات المحلية. (بولحبال، 2020، صفحة 61)

– **الضريبة على المداخيل العقارية:** حسب المادة 42 والمادة 42 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فإنه تندرج ضمن المداخيل العقارية المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية، وكذا تلك الناتجة عن عقد العقارية في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي، يتم توزيع حصيلتها كالتالي: 50% لفائدة للدولة، 50% لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار. (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2021، الصفحات 15-16)

- **الضرائب والرسوم الإيكولوجية:** أنشأت هذه الرسوم بهدف حماية البيئة وإزالة التلوث من أهم الضرائب الايكولوجية ما يلي: رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية...إلخ. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون المالية، 2020، الصفحات 35-36)

3. دراسة تحليلية لتحصيل البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج للجباية المحلية

سيتم في هذا الجانب من الدراسة إسقاط ما تم عرضه على ميزانية البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج المتمثلة أساسا في بلدية برج بوعريريج، برج زمورة، عين تاغروت، مجانة، منصورة، الحمادية، برج الغدير، جعافرة، رأس الواد خلال الفترة الممتدة من 2015-2020، كما سيتم من خلاله التعرف على مدى مساهمة مكونات الجباية المحلية في تمويل الميزانية، تغطية نفقاتها، وضعيتها بالنسبة للإيرادات الإجمالية، ومن ثم استخلاص أهم آليات تعزيزها.

1.3 تحليل تطور الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لفائدة البلديات:

يوضح الجدول الموالي تطور حصيلة إيرادات الجباية المحلية التي تعود حصيلتها كليا لفائدة تسع بلديات التي تم ذكرها سلفا خلال الفترة الممتدة من 2015- 2020:

الجدول 02: تطور حصيلة الإيرادات الجبائية التي تعود كليا للبلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج من 2015-2020 الوحدة: ألف دج

الرسم / السنة	TF+TA	DPS	DF	TA	TPP	TS	TPC	رسوم أخرى
2015	18 399	14672	6 981	3 558	87	7814	162 846	137637
2016	24048	5714	3790	3557	236	0	178932	119697
2017	49372	9710	5129	3835	85	3692	38850	164051
2018	20021	14331	6049	47	100	0	6535357	292492
2019	26344	17192	60838	3542	828	7476	72163	176434
2020	23576	5210	4398	32598	664	0	35246	127341
المجموع	756161	66832	18687	81051	93003	98318	873026	660181

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الحساب الإداري، 2015-2020)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كلا من الرسم على الرخص العقارية والرسوم العقارية يشكلون النسبة الأكبر من الرسوم التي تعود فائدتها كليا لفائدة البلديات الكبرى في الولاية، بينما تعتبر الرسوم الأخرى كالرسم على الحفلات، الرسم الصحي، والرسم على الطريق وأماكن التوقف من الرسوم التي تعد مساهمتها في التمويل محدودة جدا، أما فيما يخص الرسم على الإشهار والإقامة فإنها من الرسوم التي تعتبر حصيلتها شبه معدومة، ويمكن إرجاع أهم أسباب ضعف المساهمة في التمويل إلى الأسباب التالية:

– إن البلديات محل الدراسة تقوم بتحصيل الرسم على الرخص العقارية كاملا لأنه يتم إصدار أوامر بالدفع المسبق والمباشر لأمين الخزينة قبل تسليم أي رخصة، سواء كانت رخصة تقسيم قطعة أرض من أجل البناء، الهدم، الإسكان وغيرها؛

– إن ضعف تحصيل الرسم الصحي على اللحوم راجع إلى أن البلديات التي تتوفر على مذابح قيد التشغيل لم تقم بأي إجراء تنظيمي من أجل تطبيق هذا الرسم والاستفادة من مداخيله، كما أن المسؤولين المحليين لا يفصلون بين الحقوق العائدة للبلدية بعنوان التأجير والرسم الصحي على اللحوم الواجب تحصيله بمعزل عن مبلغ تأجير المذبح، ومن جهة أخرى يأبى المستأجِر تسديد الرسم باعتبار أن المبلغ الذي استأجر به المذبح يتضمن مبلغ الرسم؛

– فيما يخص الرسم على الحفلات فقد لجأت البلديات المعنية لفرض دفع الحقوق عند قيد عقود الزواج في سجلات الحالة المدنية، لكن حصيلة هذا الرسم لا تستنفع بها للبلديات وإنما توجه مباشرة لإعانة المحتاجين والمعوزين تحت عنوان التضامن المدرسي؛

– يعتبر الرسم على الإقامة ذو حصيلة ضعيفة وذلك راجع لعدم ضبط الآليات القانونية التي تسمح للبلديات بضمان صحة ودقة تصريحات أصحاب الفنادق مما صعب عليها تحصيل الرسم على الإقامة إبتداءا من دخول الفندق حيز الخدمة، عدم الأخذ في الحسبان الهياكل المخصصة لإيواء الأشخاص مثل النزل، المرقد، دار الضيافة...إلخ، بالإضافة إلى عدم وجود عدد كبير من الفنادق في البلديات المعنية، كما يتم تحصيل هذا الرسم من قبل فندق واحد وهو فندق بني حماد ببلدية برج بوعريريج؛

– تم إعذار أصحاب المهن الحرة بتسديد الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية لكن العملية لم تلقى استجابة من قبلهم، كما أن البلديات تفتقر إلى العنصر البشري ووسائل النقل اللازمة لتكوين فرقة ميدانية لمتابعة التحصيل، أما بالنسبة الرسوم الإشهارية فإنه يتم تحصيلها لأن دفعها يكون مسبقا قبل وضع اللوحة والإمضاء على الاتفاقية.

2.2 تحليل تطور الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لفائدة البلديات:

يوضح الجدول الموالي حصيلة إيرادات الجباية المحلية التي تعود حصيلتها جزئيا لفائدة تسع بلديات التي تم ذكرها سلفا خلال الفترة الممتدة من 2015– 2020:

الجدول 03 : تطور حصيلة الإيرادات الجبائية التي تعود جزئيا للبلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج من 2015–2020

السنوات	الرسم على النشاط المهني (TAP)	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	الرسم العقاري(TF)	الضريبة الجزافي الوحيدة (IFU)

2015	882 579 383	257228839	19416412,5	1082939,11
2016	1194138606	249668210	21239736	143436217
2017	1355368787	416844653	21778068	177630999
2018	1364970248	208881672,1	25789663,68	170165946,7
2019	1505173396	229769088	34568557,51	181209794,5
2020	1297124059	302032180,5	20983779,31	142977920,6
المجموع	7 599 354 479	1664424643	143 776 217	816 503 816,91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الحساب الإداري، 2015-2020)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لفائدة البلديات، تليها في المرتبة الثانية الرسم على القيمة المضافة، لتأتي في المراتب الأخيرة الرسم العقاري والضريبة الجزافية الوحيدة التي تعد مساهمتها في التمويل ضعيفة إلى حد ما، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- يشكل الرسم على النشاط المهني النسبة الأكبر من مجمل الإيرادات وذلك لاحتواك جل البلديات على مناطق صناعية كبلدية برج بوعريريج، بلدية رأس الواد، بلدية عين تاغروت، بلدية برج الغدير، مجانة، توفرها على محلات تجارية ومهنية، كثرة النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية، أما بقية البلديات الأخرى فإن هذا الرسم يساهم بنسب جد ضئيلة في التمويل باعتبار أن هذه البلديات تتواجد في مناطق ظل كبلدية جعافرة مثلا، وعلى الرغم من ارتفاع حصيلته من سنة لأخرى إلا أننا نشهد انخفاضا في قيمته سنة 2020 ويرجع ذلك لتوقف النشاط الاقتصادي الذي عرفته البلاد والعالم بأسره خلال فترة انتشار جائحة كورونا العالمية؛
- على الرغم من استحواذ الدولة على حصيلة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 70% إلا أن هذا الرسم يشكل نسبة لا بأس بها من مجموع الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة البلديات المعنية، وذلك راجع بالأساس إلى إجبارية تسديد الرسم من قبل المكلفين به؛
- إن تحصيل الرسم العقاري يبقى محدود جدا على الرغم من الإجراءات المتخذة لتحصيله، ويمكن إرجاع ذلك لانعدام الثقافة الجبائية لدى المواطنين المكلفين بالتسديد، بالإضافة إلى عدم قيام البلديات بإخطار المكلف بالضريبة ومتابعته قضائيا في حال عزوفه عن التسديد ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية لمنع أية احتجاجات أو غلق للبلدية من قبل المواطنين، علاوة على ذلك إن الرسم العقاري لا يغطي كل الممتلكات الخاضعة للضريبة، وذلك نتيجة لغياب التحيين الدوري لبطاقيات الأملاك الخاضعة للرسم، فالبنايات المنجزة حديثا لم تخضع بعد

لهذا الرسم، مثال ذلك 181 تجزئة جديدة في ولاية برج بوعريريج، ونفس الشيء بالنسبة لبلدية رأس الوادي، فإن 4 تجزئات بالإضافة إلى 3 أحياء لم تخضع بعد لهذا الرسم، ومن جهة أخرى البلديات المعنية لا تقوم بإرسال كشوف محددة لرخص البناء المسلمة خلال السنوات السابقة للمصالح الجبائية، كما أن هذه الأخيرة لم تبادر بالمطالبة بإرسالها، هذا التقصير شكل عائقا لتحسين الوعاء الضريبي للرسم العقاري وتحسين مداخيله، كما أن تراكم الجداول الضريبية الخاص بهذا الرسم الراجع لتأخر إرسال المصالح الضريبية لأمناء خزينة البلديات من شأنه أن يزيد في تعقيد عملية التحصيل .

3.3 تقييم وضعية الجباية المحلية في ميزانية الجماعات المحلية

باعتبار أن الجباية المحلية من أهم مصادر تمويل ميزانية البلديات، إلا أنه لا يمكن معرفة مدى مساهمتها في التمويل إلا من خلال معرفة وضعيتها أو نسبة حصيلتها من مجموع موارد الميزانية من جهة، ومعرفة مدى تغطيتها لنفقات البلديات المعنية من جهة أخرى.

1.3.3. تقييم مساهمة الجباية المحلية من مجموع موارد ميزانية البلديات الكبرى للولاية

يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة الجباية المحلية من مجموع نفقات الميزانية في كل بلدية من البلديات محل الدراسة.

الجدول 04: نسبة مساهمة الجباية المحلية من نفقات ميزانية البلديات الكبرى خلال الفترة 2015 -2020 الوحدة: ألف دج

البلدية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز والاستثمار	مجموع النفقات	حصيلة الجباية المحلية	نسبة حصيلة الجباية إلى مجموع النفقات
برج بوعريريج	13969369	6022297	19991667	9831305	0,49
راس الواد	1912543	1419454	3331997	1255342	0,37
برج زمورة	832283	744470	1576754	29319	0,01
منصورة	1285668	845697	2131366	1053301	0,49
عين تاغروت	924482	520153	1444636	166712	0,11
جعافرة	798704	717022	1515727393	30511	0,02

مجانة	1264512	684181	1948694	236084	0,12
برج الغدير	1243459	874011	2117470	230884	0,10
الحمادية	1274608	443322	1717930	182674	0,10
المجموع	23505633	12270611	35776244	13016136	0,36

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الحساب الإداري، 2015-2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المساهمة الإجمالية للجباية المحلية في تغطية نفقات جميع البلديات الكبرى قد بلغت **36%**، وهي نسبة تغطية ضئيلة إلى حد ما، إذ تراوحت ما بين **49%** و **0.01%** كحد أقصى وأدنى لكل من بلدية برج بوعريريج وبلدية برج زمورة على التوالي، ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نستخلص مايلي:

- تعتبر نسبة مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات بعض البلديات جيدة مثل ما هو الحال بالنسبة لبلدية برج بوعريريج، منصورة ورأس الوادي ويمكن تفسير ذلك لانخفاض النفقات في هذه البلديات الراجع إلى قيامها بصرف النفقات الإجبارية والضرورية وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة دون اللجوء إلى النفقات الاختيارية والتفاخرية، بالإضافة إلى حث السلطات المركزية على ضرورة إتباع سياسة ترشيد النفقات العمومية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول، علاوة على ذلك امتلاك هذه البلديات لمصادر جبائية ذات مردودية عالية مثل الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة باعتبارها أقطاب صناعية هامة بالولاية؛
- كما تعتبر نسبة مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات البلديات الأخرى متدنية جدا خاصة بمناطق الظل كبلدية جعافرة وبلدية برج زمورة، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن تغطية نفقات هذه البلديات يتم من خلال مصادر مالية أخرى كالإعانات المقدمة من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، إعانات الدولة، وإعانة الولاية، كما أن التنسيق بين مصالح الضرائب ومصالح البلديات والذي يسمح بتبادل مشترك للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضريبة غير عملي، ضعف حصيلة المداخيل الجبائية بسبب قلة الضرائب المحصلة في هذه البلديات وغياب متابعة التحصيل لنقص الفرق الميدانية المختصة بذلك خاصة بعد تجميد عملية التوظيف في القطاع العمومي، غياب عملية تكوين وتأهيل الموظفين للتكفل الأمثل لتحصيل الرسوم، ونقص وسائل النقل لمتابعة الدورية مع مصالح الخزينة للبلدية، كما يمكن إرجاع ضعف نسبة تغطية الجباية لنفقات هذه البلديات إلى زيادة النفقات خاصة خلال السنة الأخيرة المتعلقة بالإنفاق الصحي على المستلزمات والتجهيزات الطبية لمواجهة فيروس كورونا.

2.3.3 تقييم مساهمة الجباية المحلية من مجموع موارد ميزانية البلديات الكبرى للولاية

يمثل الجدول التالي الموالي نسبة مساهمة الجباية المحلية من مجموع موارد الميزانية في كل بلدية من البلديات محل الدراسة التابعة لولاية برج بوعريريج.

الجدول 05: نسبة مساهمة الجباية المحلية من مجموع موارد ميزانية البلديات الكبرى خلال الفترة 2015- 2020 **الوحدة: ألف دج**

البلدية	ايرادات التسيير	ايرادات التجهيز والاستثمار	المجموع	حصيلة الجباية المحلية	نسبة حصيلة الجباية إلى مجموع الإيرادات
برج بوعريريج	20018592	21774185	41792778	9831305	0,23
راس الواد	2004470	1645465	3649936	1255342	0,34
برج زمورة	1054454	1319538	2373993	29319	0,01
منصورة	1289075	1176553	2465628	1053301	0,42
عين تاغروت	894300	626473	1520774	166712	0,10
جعافرة	906934	1106263	2013197	30511	0,01
مجانة	1180932	1349754	2530687	236	0,09
برج الغدير	1454793	1301151	2755945	230884	0,08
الحمادية	1580839	1167060	2747899	182674	0,06
المجموع	30384394	31466447	61850842	13016136	0,21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الحساب الإداري، 2015-2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية المحلية من مجموع موارد ميزانية البلديات الكبرى لولاية قد بلغت 21%، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين 42% و 0.01% كحد أقصى وأدنى لكل من بلديات منصورة، جعافرة وبرج زمورة على التوالي، من خلال الجدول وتحليل معطياته يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ضعف نسبة مساهمة الجباية المحلية من موارد ميزانية البلديات إذ أنها لا تشارك إلا بنسبة 21% من إجمالي إيراداتها وذلك لاعتماد معظم البلديات على الإعانات الخارجية ما

يفسر تغلب إيرادات التجهيز التي توجه مباشرة لتحقيق التنمية المحلية على إيرادات التسيير التي تحتل الجباية المحلية جزءا منها، إلا أنه يمكن استثناء بعض البلديات كبلدية برج بوعريريج، التي تبلغ مساهمة الجباية المحلية من مجموع إيرادات التسيير 49% وهي نسبة معتبرة، إذ يرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الحصيلة الضريبية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي كما تم الإشارة إليها سابقا، لكن نسبة الجباية من مجموع الموارد لا تشكل إلا 23% وذلك لاعتماد البلدية على الإيرادات غير الجبائية في التمويل كناتج الاستغلال وناتج الأملاك؛

– إن ضعف حصيلة الجباية المحلية في مناطق الظل يرجع إلى عدم كفاءة البلديات في خلق ثروة جبائية خاصة وأن بلدية برج زمورة تعتبر قطبا سياحيا هاما، مثلها مثل بلدية جعافرة التي تتوفر على ثروة غابية، انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، انعدام الثقافة الجبائية لاعتقاد المكلفين بالضريبة أن الجباية المحصلة تكون لصالح الدولة الخاص وليس لتحقيق المصلحة العامة.

4.3 رؤية مستقبلية لتفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلديات

بغية تحسين الجباية المحلية لبلديات ولاية برج بوعريريج نقترح تطبيق الإجراءات التالية:

– منح الاستقلالية المالية التامة للبلديات في تسيير شؤونها واتخاذ قراراتها؛

– إعطاء الاعتبار للبعد الإقليمي في تحديد مختلف الضرائب والرسوم، إذ يجب فرض ضرائب محلية على حسب خصوصية المنطقة، مثل توفر بلدية جعافرة على ثروة غابية هامة ومنه استحداث ضرائب جديدة مقابل الاستفادة من مرافق ونشاطات رياضية وترفيهية في الغابة؛

– العمل على تجسيد اللامركزية الجبائية بصفة مدروسة وتدريجية من خلال فصل الجباية المحلية عن الجباية العامة وتخلي الدولة عن بعض الضرائب والرسوم لصالح البلدية بشرط عدم استفادة هذه الأخيرة من الإعانات الممنوحة لها؛

– قيام البلدية بإخطار المكلفين بالضريبة في حال عزوفهم عن التسديد ومتابعتهم قضائيا؛

– ضرورة القيام بإحصاء الممتلكات الخاضعة للضريبة العقارية القديمة منها والجديدة، وذلك من خلال توفير الموارد البشرية والمادية وتكوين فرق ميدانية مكلفة بمتابعة التحصيل؛

– إن البلديات التي تتوافر على مذابح قيد التشغيل يجب أن تفصل بين الحقوق العائدة للبلدية تحت عنوان التأجير والرسم الصحي على اللحوم الواجب تحصيله بمعزل عن مبلغ الإيجار؛

– ضرورة تحصيل الرسم على الإقامة رغم قلة عدد الفنادق، من خلال حث أصحابها على ضرورة تسديد مستحقاتهم، مع إقامة فنادق في المناطق السياحية كبلدية برج زمورة وجعافرة، إضافة على الأخذ بعين الاعتبار كل الهياكل المخصصة للإيواء كالنزل والمرقد وغيرها؛

– العمل على التنسيق بين مصالح الضرائب ومصالح البلدية من خلال الإرسال المشترك الوثائق التي تخص إعداد القوائم الضريبية وبالتالي التحصيل الأكبر للجباية المحلية؛

– تحيين أسعار الرسوم المفروضة بما يتماشى والواقع لاقتصادي؛

– الانفتاح على التجارب الأجنبية الرائدة في المجال والسهر على تبادل الخبرات بما يتوافق والظروف السائدة ودمج العمال الجدد مع القدماء لتبادل الخبرات؛

– عدم إهمال الضرائب والرسوم الإيكولوجية في عملية تحصيل الجباية المحلية؛

– نشر الثقافة الجبائية لدى المواطنين من خلال القيام بحملات تحسيسية تؤكد أن الضرائب والرسوم المحصلة لا تكون لصالح الدولة الخاص وإنما لتحقيق المصلحة العامة؛

4. خاتمة:

لإبراز أهمية مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، قمنا في بحثنا هذا بالتطرق في محوره الأول للإطار النظري للجماعات المحلية وكذا لمكونات الجباية المحلية في الجزائر، أما في المحور الثاني فقد قمنا بدراسة حالة لتسع بلديات كبرى لولاية برج بوعريريج مع القيام بدراسة تحليلية لأهم الضرائب والرسوم التي تساهم في التمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 – 2020، إذ تم في الأخير التوصل إلى النتائج التالية:

– تعتبر الجباية المحلية من الموارد ذات أهمية بالنسبة للبلديات إلا أن دورها يبقى جد محدود في تمويل ميزانيتها؛

– تعتبر الضرائب والرسوم التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية من أهم الضرائب التي تعتمد عليها في عملية تحصيل الجباية المحلية كالرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، إلا أن الدولة والصناديق الأخرى تستحوذ على النسب الكبرى من حصيلة هذه الضرائب والرسوم؛

– تساهم الجباية المحلية بنسبة ضئيلة في الإيرادات الإجمالية لميزانية البلديات وبنسبة لا تتعدى 21% فقط، ويرجع ذلك إلى عدم متابعة التحصيل من قبل البلديات، الاعتماد على الإعانات المقدمة لها، التهرب والغش الضريبي...إلخ؛

– تتفاوت نسب عوائد الجباية المحلية باختلاف المناطق التي تتواجد فيها البلديات، فالبلديات التي تتواجد بمنطقة ظل مثلا تعاني من الافتقار للأنشطة الاقتصادية التي تسمح لها بفرض ضرائب ورسوم محلية نتيجة ظاهرة النزوح الريفي، غياب الاستثمار في المنطقة...الخ؛

– تساهم الجباية المحلية من تغطية نفقات البلديات بنسبة % 36 فقط، وذلك راجع إلى قلة الضرائب المفروضة خاصة في مناطق الظل، زيادة النفقات خاصة في السنة الأخيرة خاصة بعد صرف نفقات خاصة بالمجال الصحي لمجابهة فيروس كورونا، ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛

– تواجه عملية تحصيل الجباية المحلية عدة تحديات كغياب التنسيق بين مصالح البلدية ومصالح الضرائب، انعدام الثقافة الجبائية، نقص الوسائل المادية والبشرية وفرق ميدانية مكلفة بعملية التحصيل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

1.4 اقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

– منح البلديات الاستقلالية التامة في التسيير وفي سن الضرائب التي تراها ضرورية لزيادة مواردها المالية؛

– التنسيق ما بين البلديات في الولاية لتحقيق التعاون الجواري بما يتناسب والتنمية الإقليمية وبالتالي الوطنية؛

– إعادة النظر في النظام الجبائي وتكييف قوانينه بما يتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والصحية التي شهدتها الفترة الأخيرة؛

5. قائمة المراجع:

- moussaoui, k., & Arabi, k. (2014). Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia. Economie et solidarités , 44 (1-2), 125.
- Seddiki, F. (2019). The role of local taxation in the development of local community resources - Status of agricultural sector in Algeria. Route Educational & Social Science Journal , 639.
- ابراهيم ,ع .,منال ,ح & .,أحمد ,خ، (2018)، واقع و آفاق الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، (02) 01، ص48؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (06 مارس 2016). القانون رقم 16-01. (14)؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية .(2015) .قانون المالية .الأمانة العامة للحكومة؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية .(2020) .قانون المالية .36-35 . الأمانة العامة للحكومة؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (21 فيفري 2012). قانون رقم 12-07. (12) ؛

- الجيلاني ,ب، (2016)، فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية – دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة .2014–2004، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، 32 (02)، ص 259؛
- عبد الحكيم .ع & .,باي ,ع .(2020) ، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات – دراسة حالة بلديات دائرة مقرى بولاية مسيلة خلال القترة –2018–2010، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 03 (09)، ص 406؛
- آسيا الطويل & .,تيتام ,د .(2019) .دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول .–المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ألمانيا، العدد 05، ص141؛
- فريد بولحبال،(2020)، مساهم إيرادات الجباية المحلية في الحد من عجز تغطية نفقات تسيير الجماعات المحلية –دراسة حالة بلدية عنابة للفترة 2018–2015، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، الجزائر، (01) 02 ، ص 61؛
- توفيق بن شيخ، و الادراجي لعفيفي. (2018). الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ،الجزائر، العدد02، المجلد02، ص59؛
- زيرمي ,ن & .,عومر ,س .ب .(2013) .الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات . مجلة الاستراتيجية والتنمية ، الجزائر،(05) 03، ص218؛
- صفوان المبيضين. (2014). الإدارة المحلية (مداخل التطوير) مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية. دار اليازوري ، الأردن، ص 10؛
- طلال زغبة، و محمد عريوة. (2018). أهمية الجباية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، الجزائر، 13 (26)، ص04؛
- وزارة المالية، (2021)، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال؛
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2021)، وزارة المالية، الجزائر؛
- كمال ,ل .(2017) .إشكالية تعبئة الموارد المالية للبلدية بين الواقع وسبل التفعيل .المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، العدد 01، المجلد 07، ص192؛
- معمر ,ح .(2018) .اصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية .مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، العدد 02 ، المجلد 04، ص88؛
- بوعلام ولهي .(2019) .النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر؛

- وهيبة برازة. (2017). استقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو–، الجزائر، ص253؛
- أمينة ,ب .(2020) . الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد03، العدد 01، الجزائر؛
- عبد الوهاب ,س .(2021) .دراسة تحليلية لمساهمة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02، الجزائر؛
- لحول كمال. (2020) . الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا على الإيرادات المالية للجماعات المحلية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد 03، الجزائر.